IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
المجلد 10 ، العدد 1 ، حزيران 2025

التنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

أ. د. سعيد علي محمد العبيدي [1] ، م. م. مهند جميل وحيد العبيدي [2]

المستخلص

التنمية البشرية تشير إلى تحسين جودة حياة الإنسان بما في ذلك الصحة والتعليم والدخل والأمن الغذائي والمأوى والحرية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وتعدّ التنمية البشرية جزءًا هامًا من التنمية المستدامة، حيث يتم تعزيز القدرة على التحمل والتأقلم مع التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.تساعد التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة عبر تحسين الصحة والتعليم يمكن أن يزيد من قدرة الأفراد على الإنتاجية والمشاركة الاقتصادية. وتحسين الحرية والمشاركة السياسية يمكن أن يعزز الاستجابة للاهتمامات البيئية والاجتماعية وتوفير بيئة تتمتع بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الدخل والأمن الغذائي يمكن أن يساهم في تخفيض مستوى الفقر وزيادة مستوى المعيشة، كما يعزز قدرة الأفراد على تكوين موارد وسبل العيش المستدامة. وبالتالي، فإنّ الاستثمار في التنمية البشرية يمكن أن يساهم في تعزيز الاستدامة والتحقيق المستدام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمعات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، التنمية البشرية المستدامة، التشغيل الكامل

انتساب الباحثين
[1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، الانبار، 31001
[2] المديرية العامة لتربية الانبار، العراق، الانبار، 31001
[1] Saeed60ali@uoanbar.edu.iq
[2] muh21n3008@uoanbar.edu.iq
[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2025

Human Development and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq

Saeed Ali Mohammed Al-Obeidi [1] , Muhannad Jamil Waheed Al-Obeidi [2]

Abstract

Given that human resources are one of the pillars of sustainable development and that it means maximizing the net gains from economic development while ensuring the preservation of services and awareness of natural resources over time, sustainable development is an interactive, dynamic development that takes upon itself the achievement of the desired goal of sustainable development.، so attention and development should be given to achieve human development. Sustainable is an inevitable necessity and a great responsibility on the shoulders of every government that spreads the achievement of sustainable development and human development، which means focusing the development process on men and women، especially the poor and vulnerable groups، while protecting life opportunities for future generations and the natural systems on which they depend. It has five main aspects:

Empowerment، Collaboration، Equity، Sustainability، Security

And since achieving the full operation of human resources necessarily requires higher levels of continuous growth and full employment for all age groups، and the problems of developing countries are numerous، and their causes are distributed between material، administrative، planning، procedural، legislative، and reference. And I added to it the problem of the sustainable environment to add a dimension that necessitates drawing up policies according to the need of society to achieve sustainable development، which has become another way out for developing countries from their problems، the most prominent

Keywords: Human Resources, Sustainable Human Development, Full Employment

Affiliations of Authors
[1] College Administration and Economics, Univ Anbar, Iraq, Anbar, 31001
[2] Anbar Educational Directorate, Iraq, Anbar, 31001
[1] Saeed60ali@uoanbar.edu.iq
[2] muh21n3008@uoanbar.edu.iq
[2] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jun. 2025

المقدمة

يوجد ارتباط وثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، إذ يعدّ الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية، حيث تهدف التنمية الستدامة إلى تلبية الاحتياجات الحالية للإنسان بطريقة لا تؤثر في الأجيال المقبلة ولا تفرض عليهم أعباء كبيرة. وتعدّ التنمية البشرية أحد أهم

أركان التنمية المستدامة، إذ تهدف إلى تحسين حياة الإنسان من خلال تنمية مهاراته وقدراته وتحسين وضعه الصحي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإنّ التنمية البشرية تسهم في تحسين جودة حياة للإنسان ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي، وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى سبيل المثال، فإنّ توفير فرص التعليم والتدريب والرعاية الصحية الجيدة يساهم في تحسين مستوى حياة الإنسان وزيادة قدراته الإنتاجية، وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

فضلا عن ذلك، تعمل التنمية البشرية على تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية والتحفيز لاتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة والمسؤولة، وهذا يساهم في تعزيز الاستدامة البيئية وحماية البيئة للأجيال المقبلة، وبشكل عام يمكن القول أن التنمية البشرية والتنمية المستدامة ترتبطان بشكل كبير، حيث تساهم التنمية البشرية في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث ان العراق يتمتع بميزة نسبية تتمثل بتوفير راس مال بشري مؤهل للتنمية المستدامة من ناحية الوسيلة والهدف معا كما ان التنمية البشرية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء معاناة العراق في السنوات الأخيرة من ضعف القدرات الإنتاجية وتراجع مؤشرات التنمية لديه نتيجة ظروف عدم الاستقرار.

مشكلة البحث

إن المشكلة تتحدد في كون الأداء البشري في العراق قد أخفق مؤدياً إلي نتائج انعكس على الأداء التخطيطي والتنفيذي والتنموي وبالمحصلة فإنّ أحد أبرز مخارج الأزمات التي تمر بها ويعاصرها الاقتصاد العراقي هو عدم وجود تنمية بشرية حقيقية وفاعلة وإعطائها على التنمية الاقتصادية واقعاً ومستقبلاً وإنما لتحقيق التنمية المستدامة لما تتطلبه هذه التنمية من إعداد مسبق للكوادر البشرية وبمواصفات خاصة .

فرضية البحث

ان العراق يواجه تراجعا في إنجازات التنمية البشرية المستدامة وامام ذلك التدهور هناك إمكانية لتحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة في ظل الموارد والإمكانات المتاحة .

هدف البحث

يهدف البحث من خلال محاورة الى التعاطي مع حقائق التنمية البشرية في العراق واستشراف دور وأدوات وسيناريوهات لأحداث التغيرات المطلوبة في المورد البشري بهدف أحداث تنمية اقتصادية مستدامة لا تترك بصماتها وإنتاجها على الواقع الحالي فقط بل على مستقبل الاجيال المقبلة مما يدفع باتجاه تكوين صورة مشرفة للمستقبل بكل معطياته.

منهج البحث

للإحاطة بموضوع البحث تمّ استعمال المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الملائم لتحقيق أهداف البحث؛ من خلال تشخص الوضع لمفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة وواقع التنمية البشرية والمستدامة في العراق

المحور الأول / الاطار النظري للتنمية البشرية

اولا: نشأة التنمية البشرية

ان عقد السبعينات من القرن الماضي أخذت ملامح التنمية البشرية تظهر بوضوح الى جانب زيادة الناتج المحلي الاجمالي مثل العمل على توفير مستوى صحي افضل وزيادة المعرفة وتنظيم نمو السكان وحماية البيئة من التلوث وتخفيض معدلات البطالة وتحسين طرائق التعليم، وانمازت هذه المرحلة بظهور العالم الاقتصادي سيرز (Seers) الذي يرى أن التنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يتم القضاء على مشكلات الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخول، وفي هذه الفترة أخذ دور البشر يزداد اكثر باعتبارهم هدفاً للتنمية، من خلال تبني المنظمات الدولية آنذاك مناهج جديدة عرفت بمناهج الحاجات الاساسية مثل (منظمة العمل الدولية) وهدفها هو قيام الحكومة بتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع و منها الصحية و التعليمة، فضلا عن خدمات ثانوية اخرى ، أما عقد التسعينات فقد شهد ولادة مفهوم التنمية البشرية المتعارف علية في الوقت الحاضر، ففي عام 1990 صدر أول تقرير للتنمية البشرية من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وقد اتفق اغلب العلماء والمفكرين والمهتمين بمفهوم التنمية البشرية على أن هذا الانجاز يعد خطوة ناجحة للخروج من أزمات الفقر والبطالة وتردي الخدمات الاساسية والتمهيد لمرحلة جديدة تتسم بالمعرفة والتطبيق العلمي، وليصبح العقل البشري هو المحدد الرئيس للتنمية والانتاج **[1].**

ثانيا : مفهوم التنمية البشرية

نوعا ما تشير التنمية البشرية إلى بعض الجوانب الأساسية للحياة، مثل التعليم والرعاية الصحية والدخل والأمن الغذائي وغيرها، وتتطلب تنمية بناءة يكون فيها الإنسان هو المحور المركزي لهذه العملية، ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت، ولكن الأهداف الأساسية

الثلاثة للتنمية البشرية في جميع المستويات هي: تحسين ظروف الحياة المادية والصحية للإنسان، وتطوير المعرفة والثقافة، وتوفير الموارد الضرورية لحياة كريمة [2]. وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، تم تعريف عملية التنمية الإنسانية ببساطة إلى توسيع خيارات الإنسان في جميع المجالات، وهي اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، حيث يتخذ الإنسان خلال كل يوم قرارات مختلفة. لذلك، يجب أن تركز جهود التنمية على تحسين حياة الإنسان من خلال توسيع نطاق خياراته في المجالات كافة. **[3].**

وتعرف التنمية البشرية بأنها عملية ديناميكية من سلسة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، من اجل رفع المستوى المعاشي لغالبية أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى اقصى حد **[4]** .

وتعرف أيضا أنها تنمية طاقات الأنسان إلى اقصى حد مستطاع، أو إنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معاشي معين **[5].**

ويمكن ان نستنتج مما سبق: بأن التنمية البشرية هو أن يصبح الإنسان مركز عملية التنمية و محورها وذلك بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية وضرورة استعمال هذه القدرات في أنشطة إنتاجية أو خدماتية بما يضمن استمرارية التنمية .

ثالثا: اهمية التنمية البشرية

تعد القوى البشرية القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنلوجية ، وليس في مقدور أي بلد أن يتبع سياسة متطورة وحديثة في مجال التكنلوجيا والبحث والتطوير ما لم تكن لدية القدرات البشرية التي تتمع بالمؤهلات والخبرات القادر على تنفيذ وإنجاز المهام بتقنية عالية ونجاح ، فإن تفعيل مؤشرات التنمية البشرية هو الأمر الضروري والحاسم لخلق بيئة مناسبة لمواجهة التحديات الاقتصادية ، مع توجيه الإنفاق الاستثماري لإشباع الحاجات الأساسية وخاصة في المؤشرات الصحية والثقافية والمعيشية ، وعند المقارنة بين الدول الغنية والفقيرة للوقوف على مصادر عوامل الرخاء فلا نجد لتوافر الموارد الاقتصادية تأثير يذكر، بل نجد الدول الغنية تتصف بشكل عام بمستوى عالٍ من التعليم والصحة وبنظام سياسي مستقر ، لذلك فإنّ مؤشر التنمية البشرية عامل ضروري ومهم له اسبقيه على أي اعتبارات أخرى ، اذ يصعب علينا تغير البيئة الاقتصادية لأي بلد من دون الاستثمار في مؤشرات التنمية البشرية إن قوة اقتصاد أي بلد تقاس بنوعية وكفاءة الموارد البشرية، أن تطور الموارد البشرية هو غاية من غايات التطور الاقتصادي باعتبار الأنسان هو المنشود من هذه العملية، كما انه عامل أساسي في زيادة الإنتاجية، وفي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أن تطور الموارد البشرية هو القاعدة الأساسية التي يستند عليها التطور الاقتصادي، وليس ببعيد عنا تجربة اليابان وكوريا الجنوبية لما حققتا من تطورها الكبير في مجال التعليم والتدريب والنمو الاقتصادي ، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار البشري في عملية التطور الاقتصادي، ويشمل الاستثمار البشري الأنفاق الحكومي على التعليم وتوسيع التدريب الفني والأنفاق في مجال الصحة، أن تطوير الموارد البشرية غاية بحد ذاتها من اجل تحقيق التنمية الشاملة، فالأنفاق على التعليم والصحة وتطوير المهارات هو من أجل جعل الأنسان قادر على الإنتاج والابتكار**[6]**

رابعا: خصائص التنمية البشرية

تدعيما لمفهوم التنمية البشرية فإنه من الضروري التعرف على الخصائص التي تتمتع بها التنمية البشرية في المؤسسات الحديثة والمتمثلة في **[7]**:

1- **تنمية الموارد البشرية عملية استراتيجية:** وينظر في الوقت الحاضر الى التنمية البشرية على انها عملية استراتيجية تأخذ شكل نظام فرعي من منظومة متكاملة تعمل ضمن نظام استراتيجية اكبر هي استراتيجية المؤسسات و ضمن إطار ودور تسيير الموارد البشرية، وتتكون استراتيجية تنمية الموارد البشرية من مجموعة مخططة من برامج التدريب والتنمية المستمرة التي تهدف وتسعى إلى تطوير و تحسين اداء كل من يعمل في المؤسسة وتعليمه كل جديد بشكل مستمر من أجل مساعدة الجميع في تحقيق مكاسب وظيفية ومستقبل وظيفي، وفي الوقت نفسه تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشكيل بنية تحتية في المهارات البشرية التي تحتاجها المؤسسة في الحاضر و المستقبل لرفع كفاءتها الانتاجية وفعاليتها التنظيمية باستمرار، وكذلك التأقلم والتكيف مع المتغيرات.

2- **عملية تنمية الموارد البشرية عملية تحكم مستمر:** أن تنمية الموارد كاستراتيجية وعملية منظمة تعتمد على التعلم وتهدف الى بناء المعارف ومهارات واتجاهات و سلوكيات لدى الموارد البشرية من أجل تطوير وتحسين اداءها الحالي والمستقبلي والتكيف مع تغيرات البيئة الدراماتيكية وهي مساعي حثيثة وجادة لا حداث المطابقة والملائمة بين خصائص الموارد البشرية من جهة وخصائص اعمالها الحالية والمستقبلية .

خامسا: أبعاد التنمية البشرية

اكتسب مفهوم التنمية البشرية المزيد من الاهتمام والتطوير مع صدور تقارير التنمية البشرية التي كانت تسلط الاضواء على مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والخروج بسياسات جديدة لوضع الحلول المناسبة لتنمية قدرات الناس، ومع مرور الوقت تعمق النهج الأساسي لمفهوم التنمية البشرية ليشمل الأبعاد الأتية **[8] [9] .**

1- الإنصاف

ان هذا البعد من الابعاد المهمة والذي لايشمل على المساواة فقط، بل يشمل أيضًا العدالة في تقديم المساعدات وتوفير الفرص بشكل متساوٍ لجميع أفراد المجتمع. ويؤكد هذا المفهوم أهمية ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحسين مستوى المعيشة والبنية التحتية في جميع أرجاء البلاد، المهمة في التنمية هي ليست فقط الانتاج والإنتاجية، بل على إختيار الوسائل المناسبة والمداخل الصحيحة، كما يجب توزيع ثمار التنمية المرتفعة على جميع أفراد المجتمع دون تفضيل لأحد على أساس عرقه أو دينه أو جنسه، بحيث يُتَاح للجميع فرص المشاركة في التطور.

2- التمكين

هو تحسين قابليات الفرد ليصبح فعالاً في المجتمع يتطلب قدرة على انسجام مع التقدم والتفاعل مع تطورات العصر. لذا، التمكين هو الوسيلة الأساسية لتحقيق رفاهية وإمكانيات أوسع للأفراد، وزيادة حريتهم في استعمال الموارد المحدودة. فالهدف هو تحرير الفرد من حاجاته وشقائه، بحيث يستغل خياراته كافة بحرية وانطلاق، يرغب أي شخص في شراء السلع الضرورية والمواد الغذائية ليؤمن حياة كريمة، لكن هذا الرغبة لا قيمة لها بدون الحصول على القدرة الشرائية. يستطيع الأفراد توسيع آفاقهم وتحسين مستوى ثقافتهم عن طريق اختيار والقراءة من كتب، إلا أن المحرومية من التعلُّم تُشكِّل عائقًا كبيرًا.

3- الاستدامة

تعدّ الاستدامة من الأبعاد الهامة في التنمية البشرية، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى توسيع خيارات الأفراد في الحاضر، دون المساس بخيارات الأجيال المقبلة، وتتمحور تعريفات التنمية المستدامة حول فكرة عدم اختلاف فرص الأفراد في المستقبل عن فرصهم في هذا الوقت . **[10]** في الوقت الحالي، يتم استعمال مفهوم التنمية المستدامة بكثرة، ويُعدّ تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام ١٩٨٧ أول من أشار إلى هذا المفهوم بشكل رسمي.

4- المشاركة

يعني أن الأفراد في صفة المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات لديهم الحق في المشاركة في صنع القرارات المؤثرة على حياتهم، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، بهدف تحسين مكانتهم والمساهمة بشكل فعّال.

5- الحرية

حسب التنمية البشرية ان الناس ما داموا فقراء مرضى وضحايا ومهددين بنزاعات الطائفية ومحرومين من الصوت السياسي فهم لا يمتلكون الحرية فالتنمية البشرية تبقى معطلة، وعليه يمكن النظر الى الحرية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، الحرية ضد التميز والتحرر والعوز التحرر من الخوف والظلم وحرية المشاركة والتعبير، والانتماء السياسي وحرية الحصول على العمل

سادسا: أهداف التنمية البشرية

يمكن تلخيص اهم الاهداف للتنمية البشرية وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية 2003 وهي **[11] :**

1- التنمية البشرية هي توجيه يهدف الى توفير فرص حياتية أفضل للناس بالتأكيد على حياة أطول وأكثر صحة، وتمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة واتاحة مستويات معيشية مرتفعة.
2- الحفاظ على المساواة بين الرجل والمرأة من أجل إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.
3- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لضمان التعلم للأطفال في كل مكان والبنات على نحو مماثل.
4- ضمان الاستدامة البيئية ودمج مبادى التنمية المستدامة في سياسة البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة المواد البيئية.
5- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية الهدف منها تطوير النظام التجاري والمالي، ليشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر.
6- لا يمكن تحقيق التنمية البشرية الا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية وحرية الابداع والاحترام المتبادل، والامتثال الى مبادى حقوق الانسان.
7- تهدف التنمية البشرية الى تعميق القناعة لدى صناع القرار حول وجوب التفريق بين التنمية بصفته مشروعًا متكاملًا

وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي.

سابعا: تحديات التنمية البشرية

تقف التنمية البشرية رهينة امام توفر الموارد والامكانات البشرية الكفؤة التي تتمتع بمهارات عالية من القدرة والتطور والابداع، ومن الضروري تذليل كل الصعاب التي تقف حائلاً لتحسين تلك القدرات والمهارات، لذا فالتنمية البشرية في الوقت الحاضر تواجه العديد من التحديات والتي من اهمها يأتي **[12]:**

1- **الفقر:** و هو يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العلم، أذ نجد حوالي خمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر حسب دراسة قامت بها منظمة (غالوب العالمية) مضيفة أنه في اخر إحصاء أجرته حديثا على نحو 131 دولة حول العالم أن 22% من سكان العالم يعيشون على 1،25 دولار في اليوم الواحد او أقل . ولا يخفى على الجميع أن للفقر اثار سلبية على المجتمع، منها انخفاض معدل العمر المتوقع عند الولادة وتردي في الاحوال الغذائية والصحية وظهور حالات العنف والتطرف والجريمة.

2- **الأمية:** عند ترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية نجد جزء من الموارد يوجه إلى المأكل والمشرب والملبس، أما الموارد المتبقية و التي من المفترض أن توجه إلى التعليم نجدها تكاد تكون منعدمة ، فمن الظريف أن تجد شعار محو الأمية سائدا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية شعار التعليم العالي للجميع، كما نجد في الدول النامية تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة للاحتياجات الاقتصادية العالمية. إن انخفاض نسبة الامية له تأثير واضح على المستوى التعليمي ومن ثم ارتفاع مستوى التقدم بمعناه الشامل فاذا كانت الأمية مظهر من مظاهر التخلف الإقتصادي فإنّ محو الأمية يجب أن يكون الحجر الاساس في عملية التنمية البشرية.

3- **التلوث البيئي:** تميزت الدول النامية بانتقادها لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في أساليب الشركات المتعددة الجنسيات من توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة والتي لم تجد لها وطنا أفضل من البلدان النامية. فقد تزايدت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتجة من احتراق كميات من الوقود الاحفوري في الهواء، مما ادى إلى ارتفاع في درجات الحرارة بمعدلات غير مسبوقة وهي ما تسمى بظاهرة الاحتباس الحراري، فارتفاع درجات الحرارة سيؤدي الى ذوبان الثلوج وفيضانات محتملة تهدد المدن الساحلية ومن هذا المنطلق يجب حماية البيئة من التلوث وتكريس الجهود لا قامة مشاريع تحافظ على البيئة مثل الطاقة الشمسية وغيرها وهذا ما يمكن القول ان هناك علاقة بين التنمية البشرية وحماية البيئة

4- **عبء التقدم التكنولوجي:** إن التقدم التكنولوجي يعد تحديا ويمثل عبءًا على عامل ارتفاع معدلات البطالة. فعلى سبيل المثال: إذا أستحدث مصنع نمطا إنتاجيا حديثا باستيراد بعض المعدات المتطورة، فإن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير الماهرة، وهذا ما يتنافى مع المعايير الأساسية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى إرسائها. وبالتالي ان قدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلا مرتبط بقدرة إيجادها على التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية، و هذا لن يكون إلا باعتباره مشارك في صنع التقدم و ليس مجرد ملتقط لثماره. يمكن تحقيق التنمية البشرية الحقيقية من خلال ثورة علمية تعليمية على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعنى برفع الواقع الصحي والتعليمي و الوضع المعاشي.

ثامنا: طرائق قياس التنمية البشرية ومؤشراتها

يعد دليل التنمية البشرية ملخصا لمقياس التنمية ،اذ يقوم بقياس متوسط الانجازات لبلد ما من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية البشرية وهي الدخل و التعليم والصحة وبالتالي فأنه يجمع بين متوسط العمر المتوقع ، ونسبة الالتحاق بالمدارس والقدرة على القراءة والكتابة والدخل وبهذا يستطيع أصحاب القرار في اتخاذ القرار للتنمية البشرية مجال اوسع من الاعتماد على الدخل .

المؤشر الأول: متوسط عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا قضى حياته معرّض لمعدلات الوفيات حسب الجنس والعمر السائدة عند ولادته في سنة محددة وفي بلد أو إقليم أو منطقة جغرافية معيّنة. استعمل تقرير الأمم المتحدة هذه المؤشرات الحركية ومنها متوسط العمر باعتبار ان الحياة الطويلة هي قيمة بحد ذاتها وأن المنافع العديد (مثل الصحة الجيدة التغذية) ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستوى العمر المرتقب عند الولادة . **[13]**

اما المؤشر الثاني: المعرفة فهو مركب من نسبة القادرين على القراءة والكتابة ولها ثلثا الوزن ونسبة الانخراط الاجمالية في مراحل الدراسة الثلاث (الابتدائية ،المتوسطة ، الاعدادية) ولها ثلث الوزن ، لذا ان نسبة الالمام بالقراءة والكتابة ما هي الا انعكاس عام لا مكانية الحصول على فرص التعليم الجيد ما يؤثر على التنمية البشرية والذي يعد مفتاح الإدارة الاستراتيجية

المطلوبة للتنمية ،وعندما تحدث فجوة في رأس المال البشري بسبب التعثر في التعليم وباقي رؤوس الأموال فلابد ان ينصب الاهتمام على البشر تدريبا واعداد من زيادة الخبرة ودعما للقدرات الادارية وحين يتكامل الاعداد البشري يصبح من السهل رفع القدرة في استعمال راس المال المادي بشكل كفوء ، لذلك فإن الدولة الناشطة في استعمال التنمية البشرية يصبح امامها هدف مهم هو تطوير راس المال البشري، والسبب في ذلك هو أن منحنى انتاجية راس المال البشري يرتفع بنفس اتجاه منحنى المهارات والخبرات وإن عمره المعنوي يتمدد مع تغيرات العصر **[14].**

اما المؤشر الثالث: من طرائق قياس والمتمثل بحيازة الموارد الازمة لتحقيق الحياة وهذا يتطلب بيانات عن حيازة الارض والائتمان والدخل والموارد الاخرى ونظراً لقلة البيانات عن كثير من المتغيرات فقد تم الاعتماد على مؤشر الدخل من اجل قياس التنمية البشرية ، وتمت اضافة الدخل باستعمال الادوات الخاصة بالبنك الدولي ، حيث ان البلدان ذات الدخل المرتفع والتي يبلغ بها متوسط دخل الفرد 10726 دولار او اكثر ، والدول ذات الدخل المتوسط الذي يتراوح ما بين 876-10725 دولار ، والدول ذات الدخل المنخفض حيث يقدر معدل دخل الفرد 875 دولار او اقل ، ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بإصدار خلاصة مؤشرات التنمية البشرية في تقرير سنوي منذ سنة 1990 ويراوح هذا المؤشر بين ،(0،1) ويقسم الى ثلاثة مستويات **[15] :**

1- مستوى عالي من التنمية البشرية(1.00)
2- مستوى متوسط من التنمية البشرية (0.500-0.799)
3- مستوى منخفض من التنمية البشرية (0-0.500)

أن أهم ما يمكن عملة من اجل تطوير مؤشرات التنمية البشرية المطلوبة هو الارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية ورفع مستوى دخل الفردي ومعالجة المخاطر المقبلة، والعمل على العدالة في توزيع الثروة لذلك فإنّ العمل على رفع مستوى أي مؤشر سيخدم بقية المؤشرات ، وأن الاهتمام ينبغي أن يكون على الأساليب التي من شانها تعمل على رفع المجتمع الى مستوى اعلى . ان الغرض الأساسي من قياس التنمية البشرية هو تقيم مسيرة التنمية البشرية في بلد ما والتعرف على جدية العمل المبذول ومستوى تحقيق أهداف التنمية البشرية ، ومن ثم معرفة المدى الذي نجحت فيه أو فشلت السياسات التي تتبعها الحكومات في تحسين أوضاع المجتمع ، ومن خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية يلاحظ أن هذا المفهوم معقد ومتشعب بالتالي يصعب قياسه بمؤشر واحد أو مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية والتي قد تعد غير مطابقة لمقاييس الدول النامية ، ولتغلب على القصور في هذا المؤشر قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات الرئيسة التي تخرج منها مؤشرات ثانوية عدة تغطي مختلف جوانب الحياة واهمها: **[16].**

1- المؤشرات الاقتصادية

أ- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي ، وهو من اهم المؤشرات لدلالة على رفاهية المجتمع ، خاصة وانه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من اجمالي الدخل في الاقتصاد .

ب- **نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي**: يعني بهذا المؤشر الانفاق على الإضافات الى الاصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ويقيس المؤشر نسبة الاستثمار الى الناتج.

ت- **مجموع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي**: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول الى جانب انه يساعد في رفع قدرة البلد في تحمل الديون مؤشر الدين يربط بقاعدة الموارد ما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد الى زيادة الصادرات التي تعزز من قدرة البلد على السداد.

ث- **تغير انماط الاستهلاك:** ويقصد به نصيب الفرد السنوي من استهلاك المواد الغذائية والطاقة.

2- المؤشرات الاجتماعية

أ- **مؤشر الفقر البشري**: ان تحديد مستوى الفقر يتطلب تحديد مستوى ادنى للمعيشة، أذ يعد من لا يحصل على هذا المستوى من المعيشة يعد من الفقراء ومن خلال تحديد هذا المستوى (خط الفقر) يمكن تحديد اعداد الفقراء في البلد . وهذا المؤشر يتمثل بثلاثة ابعاد هي: توافر الوسائل الاقتصادية، وحياة طويلة وصحية، والخدمات الصحية.

ب- **التعليم:** ويعد الركيزة الأساسية في تطوير الانسان ورفع قدراته ، وهناك مؤشرات لقياس مستوى التعليم ليعبر عن البعد التنموي او التعليمي للتنمية البشرية ومن هذه المؤشرات هي ، نسبة الامية بين البالغين ،نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالمدارس ، وصافي القيد الاجمالي وغيرها .

ت- **خدمات الاتصال**: وهذه الخدمات تتمثل بالحصول على المعلومات وخطوط الهاتف، المستخدمين للهاتف النقال، ومستخدمي الانترنت، اجهزة التلفاز و المذياع والصحف اليومية، الحواسيب الشخصية **[17]**.

3- المؤشرات البيئية

أ- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية وحماية نوعية المياه العذبة وامداداتها.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية.

ت- مكافحة ازالة الغابات والتصحر.

المحور الثاني - مفهوم التنمية المستدامة

اولا: تعريف التنمية المستدامة

يقدم الاقتصاديون العديد من التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد ، سوف نعرض ثلاثة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة- :

1- التعريف الأول ورد في التقرير الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED World Commission on Environment and Development وهو التاثيرعلى قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، ويعتمد ذلك على الحفاظ على موارد الطبيعة وإدارتها بشكل صحيح ومستدام، كما أن التنمية المستدامة تهدف إلى الحفاظ على العدالة الاجتماعية والاقتصادية في جميع المجتمعات. يعدّ صدور التقرير في عام 1987 النقطة الحاسمة التي كسبت ثقة مفهوم التنمية المستدامة وأصبح شائعاً في الحوارات الاقتصادية والسياسية والبيئية، حيث يشير إلى خطر أضرار قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. **[18]**

2- سولو أشار إلى ضرورة حماية موارد الطاقة والحفاظ على التوزيع العادل للاستعمالات المتعددة. يجب أن نأخذ في الاعتبار لا توفير بيئة جديدة للأجيال المقبلة، بل أيضًا ضمان جودة البيئة التي سنتركها في المستقبل. وتشمل هذه البيئة كل شيء من إنتاجية الاقتصاد بشكل عام، وبما في ذلك المصانع والأدوات والتكنولوجيات المستخدمة وهيكل المعرفة.

3- قدم باحثون من جامعة أوريجون الأمريكية تعريفًا جديدًا لمفهوم التنمية المستدامة، حيث يعنون بأنّها تفيد استعمال وتطوير وحماية مختلف المصادر بتسارع يساعد الأفراد على تلبية احتياجاتهم الحالية مع أخذ الأجيال المقبلة في اعتباره، لكي تستطيع المحافظة على هذه المصادر في المستقبل. تتطلب متطلباتها الخاصة استعمال تلك الموارد. **[19]**

اذن ان مفهوم التنمية المستدامة عملية تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، وبمعنى آخر، فإن التنمية المستدامة تعني الاستعمال الفعال والمسؤول للموارد الطبيعية والبيئية من أجل تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر، دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على الاستفادة من هذه الموارد.

وتتضمن التنمية المستدامة أيضًا مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يجب على المجتمعات تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة تحترم البيئة وتحافظ على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ويعد الهدف الرئيس للتنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

ثانيا - خصائص التنمية المستدامة :-

تنفرد عملية التنمية المستدامة بجملة من الخصائص نذكر منها :

1. تنمية متكاملة يعدّ الجانب البشرى أولى أهدافها، فهي تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، وحق الفرد في الحرية والعدل والمساواة.
2. تنمية يعدّ فيها البعد الزمني الأساس، فهي تنمية طويلة الأمد، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويمكن التنبؤ لها من خلال المتغيرات، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.
3. تنمية تراعى حق الأجيال المقبلة في الموارد الطبيعية.
4. تنمية تراعى الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وتشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنقية الذاتية
5. تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية الحياة المادية والاجتماعية في المقام الأول من الأولويات، فالمجتمعات الفقيرة وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة وهو ما يهدد سلامة البيئة ، وهذه المجتمعات المحرومة هي مجتمعات مهددة دائما بالأزمات والانفجاريات
6. تنمية تراعى المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية، كما تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية.
7. تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استعمال الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيار التقني، والشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعاً تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية وبما يحافظ عليها ويحقق التنمية المستدامة المنشودة **[20]**

ثالثاً/ أبعاد التنمية المستدامة

يمكن تحديد ثلاثة أبعاد أو المرتكزات الأساسية التي تشكل الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة وهي : البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي

أ- البعد الاقتصادي :- قد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة أن عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لها أثارها السلبية والايجابية، وأن السلبيات قد تفوق الايجابيات، في بعض الأحيان، عند أخذ عامل الزمن في الاعتبار، فالموارد البيئية محدودة شأنها شأن الموارد الطبيعية، وبتالي فإن مقدرتها على امتصاص مخلفات وبقايا الإنتاج والاستهلاك المرتبطة بالنمو والتنمية الاقتصادية محدودة أيضاً ، إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة بالغة التعقيد ، ففي الوقت الذي تكون فيه التنمية الاقتصادية سبباً في الإضرار بالبيئة ، فإن ضعف أو انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية يمكن أن يكون سبباً في الإضرار بالبيئة أيضاً ، ففي كثير من الدول النامية يعمل الفقر بمرور الزمن ضغط على الموارد الطبيعية وذلك لمحاولة توفير ضروريات الحياة ، وبالتالي فإن هذا شأنه أن يعمل على زيادة التصحر وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية، والحد من إمكانية التنمية الاقتصادية، وبالتالي مرة أخرى إلى تدني الدخل ، وهذا يؤدي إلى الضغط بشكل أكبر من السابق على الموارد الطبيعية ، الأمر الذي لا يتفق مع استدامة التنمية . وبذلك تكون التنمية الاقتصادية عنصراً مهماً كأحد عناصر التنمية المستدامة التي تنظر لقضايا التنمية والعلاقات المعقدة بين أبعادها بشكل شمولي **[21]**

إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يهتم بما يحقق استدامة النمو الاقتصادي، ويتعين ألا يقاس بمعايير مادية فقط ، فالنمو له جوانبه المادية والنوعية ، والاهتمام بنوعية النمو أكثر أهمية من الاهتمام بالكمية وزيادة الجوانب النوعية للنمو تتم في العادة عن طريق التركيز على مهارات وقدرات البشر (الاستثمار البشري) ، في حين أن الجوانب المادية ترتكز على زيادة تكثيف استعمال الطاقة والمواد الخام ، والتنمية المستدامة بتركيزها على النمو الاقتصادي المستدام تعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية، فمن جهة يعمل النمو على خلق المزيد من فرص العمل والتشغيل، ووضع سياسات تركيز الثروة ، ورفع مستوى معيشة غالبية شرائح المجتمع ، ومن جهة أخرى ، يعمل النمو المستدام على التقليل من تدمير البيئة ومواردها ، عن طريق زيادة الاستثمار البشري ، وحسن استعمال التقنية، وتقنين استعمال الطاقة والمواد الخام**[22] .**

ب: البعد الاجتماعي

لا شك أن الاهتمام بالعنصر البشري قد أخذ أبعاداً كثيرة خلال العقود الماضية، فقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أن التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس. ويركز هذا التعريف على ثلاثة أهداف أساسية للتنمية البشرية ، وهي أن يعيش الناس حياة صحية طويلة ، وأن يكونوا مزودين بالخبرات والمهارات، وإشباع الحاجات الأساسية مع ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية ، ولا شك أن هذا يعني أن مستوى الدخل ليس وحده محدد للتنمية البشرية ، وإنما طرائق استعمال هذا الدخل في رفاهية البشر **[23]** ، وبهذا يبرز البعد الاجتماعي لتحقيق استدامة التنمية والذي لا يتطلب بناء القدرات الفردية فقط ، وإنما لا بد وأن تتطلب أيضاً بناء القدرات المجتمعية ، ليكون لدى الأفراد وجود نوع من الانتماء والترابط الاجتماعي، والذي لا يمكن تحقيقه بدون وجود العدالة، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، من تعليم وصحة وخدمات المرافق العامة ، واحترام التباينات السياسية والثقافية والاجتماعية وتوفير الحرية والديمقراطية ، والمحافظة على الهوية الثقافية ، ويتعزز ذلك من خلال الاستثمار البشري ، إن البعد الاجتماعي يعمل بمرور الزمن على إيجاد التوازن بين السكان من جهة ، وبين الموارد المتاحة من جهة أخري ، وكذلك على تغيير العادات السلوكية للأفراد تجاه المحافظة على الطبيعة ، الأمر الذي يحافظ على الموارد البيئة ، وتحقيق المزيد من الأمن ، بهدف ضمان حياة طويلة ومستوى معيشية أفضل للأجيال المقبلة .

وهنا تبرز دور التنمية المستدامة من خلال النظر وبشكل شمولي لكل هذه القضايا ، حيث تضع مؤشرات محددة تسمح بتحديد التوازن بين قدرة المجتمع على المحافظة على الموارد البيئية ، وتحقيق المساواة التي تتمثل في مكافحة الفقر، والعمل على توزيع الدخل ، وتمكين الأقليات العرقية والدينية وعدالة الفرص ما بين الأجيال .

ج : البعد البيئي

ترتبط التنمية المستدامة بالبيئة من خلال التأثيرات السلبية المرافقة لعمليات الإنتاج والاستهلاك المختلفة والضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية .

ويمكن تقسيم هذه التأثيرات البيئية السلبية إلى نوعين :-

- تأثيرات محلية : ويقصد بها التأثيرات السلبية لعمليات النمو والتنمية الاقتصادية على البيئة داخل الاقتصاد أو البلد الواحد ، وبذلك فإن المجتمع هو المسؤول عن الإضرار بالبيئة وهو نفسه المستفيد بالدرجة الأولي من العمليات الإنتاجية والاستهلاكية المتسببة في هذا الإضرار، والمثال على ذلك الزحف العمراني ، والرعي الجائر ، والصيد الجائر ، والتصحر ، واستنزاف المياه الجوفية .
- تأثيرات إقليمية : ويقصد بها تلك التأثيرات السلبية لعمليات النمو والتنمية الاقتصادية الناتجة من البلدان المجاورة داخل

الإقليم ، وبتالي فإن الإقليم يتضرر بأكمله من عمليات إنتاج واستهلاك يستفيد منها بلد واحد داخل الإقليم ، وهذا يعني أن بقية البلدان داخل الإقليم تتضرر ولا تستفيد، وغالباً ما تكون هذه التأثيرات ناتجة عن الملوثات التي تنتقل مسافات طويلة مثل تلوث الهواء والأمطار الحمضية وتلوث البحار والأنهار والمحيطات **[24]**

المحور الثالث/ واقع مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة في العراق

أن دراسة وتحليل واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي في مختلف الجوانب وبخاصة في المجالات البيئية والبشرية، كون العراق بلداً منتجاً ومصدراً للبترول ويمتلك ثالث احتياطي عالمي، وهذا الأمر يجعله من أكثر البلدان تعرضاً للأضرار البيئية، في الوقت الذي يمكن فيه للعراق استثمار فوائضه البترولية وتحقيق تنمية بشرية مستدامة ويضمن فيها أيضا حقوق الأجيال المقبلة. وبادئ ذي بدء فإنّ العراق يواجه مجموعة من التحديات التي أصبحت بمنزلة الكوابح أمام النهوض بواقع التنمية الاقتصادية، منها ما تعلق بالمشكلات البيئية ومنها ما ارتبط بالجوانب البشرية، ويمكن استعراض التحديات في المجالات البيئية للعراق بالمجاميع الثلاث الآتية:-

أولاً- مشكلة تلوث الهواء: يعاني العراق من تدهور بيئي يتمثل بتلوث كبير في الهواء تسببت فيها مجموعة من العوامل منها ما يعود لعوامل طبيعية ومنها ما هو من صنع الإنسان، فضلاً عن الحروب وما خلفتها من مشكلات بيئية خطرة ،إذ أن تلوث الهواء في العراق يعد من اخطر أشكال التلوث البيئي . ويمكن توضيح أهم مصادر تلوث الهواء في العراق بما يأتي:

أ- **المصادر الطبيعية:** وتتمثل بالغبار المتساقط بفعل تطاير الأتربة والذي يعد احد المؤشرات المعتمدة لنوعية الهواء المحيط وخصوصاً للمناطق الصحراوية، إذ إنَّ الغبار العالق بالغلاف الجوي يشكل المشكلة البيئية الرئيسة، يعقبها هبوب العواصف الترابية. وهي ظواهر طبيعية أصبحت مألوفة في العراق وبخاصة بعد إزالة الغطاء النباتي وانحسار المساحات الزراعية وتوقف مشروعات تثبيت الكثبان الرملية ولاسيما في المناطق الجنوبية من العراق .

ب- **المصادر الصناعية -:** تعد من المصادر الرئيسة المسببة لتلوث الهواء وبخاصة منذ مطلع منتصف عقد السبعينات عند بدء تطور الحركة الصناعية ونشوء أكبر الصناعات العراقية، إذ تختلف كمية الملوثات الناتجة عن المنشآت الصناعية اختلافاً كبيراً من منشأة الى اخرى تبعاً للأنشطة الكيماوية والبتروكيمياوية والأسمدة وغيرها من الصناعات كمحطات توليد الطاقة الكهربائية والصناعات النفطية ، فضلاً عن إنَّ نقص الطاقة الكهربائية بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لزيادة الطلب عليها أدى الى استيراد ملايين المولدات التي أصبحت عاملاً معززاً للتلوث البيئي وتستعمل بمعدلات متزايدة.

ت- **وسائل النقل:** وهي من الأسباب الأخرى والمهمة في تلوث الهواء ، اذ تعد وسائل النقل وبخاصة السيارات من العوامل الرئيسة الملوثة للهواء على مستوى المدن والتجمعات السكانية الكبيرة، إذ إنَّ أعدادها في تزايد مطرّد وبخاصة بعد عام ٢٠٠٣ في ظل أرتفاع متوسط دخل الفرد وتحسن المستويات المعيشية في العراق ، إذ تستعمل هذه المركبات البنزين المحتوي على الرصاص بنسبة عالية ولذلك فإنّ كمية الرصاص في الهواء في المناطق السكنية هو ضعف المسموح به دولياً ما تسبب بأضرار على الصحة البشرية وخاصة لذوي الاعمار الصغيرة المتمثل بتشوهات الولادة والأمراض السرطانية الخبيثة .

ثانياً- مشكلة تلوث المياه: تعبر مشكلة المياه في العراق عن حقيقة اختلال الوضع المائي العالمي والتي تتجسد بتزايد معدلات الجفاف وانخفاض معدلات الماء كماً ونوعاً نتيجة للملوثات الأخرى وبخاصة الوقود الأحفوري الذي رفع من درجة حرارة الأرض بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري وأتساع ثقب الأوزون الذي جعل تلوث المياه مشكلة تطفو الى السطح في العراق نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية عديدة أبرزها الحروب والمشكلات التي أفرزتها سياسات دول الجوار ، فضلاً عن تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتنامي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ إنَّ ابرز ما ينجم عن التطورات الاقتصادية ونمو حجم السكان هو المشكلات البيئية الناتجة عن سوء إدارة الموارد الأرضية ، فمن جانب كلما ازداد حجم السكان ازدادت استعمالاتهم واستهلاكهم وبالتالي مخلفاتهم الصلبة والسائلة والغازية ومن الجانب الآخر كلما تطورت الحركة الصناعية زادت الفضلات الصناعية التي من أشدها خطورة فضلات الصناعات الكيمياوية والغذائية والخدمية ، كما إنَّ للنشاط الزراعي فضلات مختلفة ولكن أبرزها استعمال الأسمدة الكيمياوية والمبيدات والسموم ، إذ أن استعمالها بدون مراقبة وتوجيه فني من قبل المؤسسات التخصصية في العراق خلال السنوات الأخيرة أدى الى تراكم الأضرار البيئية والصحية الخطرة. إن مشكلة قلة وتلوث مياه العراق أصبحت في الوقت الحاضر من المشكلات الكبيرة التي باتت هاجساً أمام أي جهد يبذل في مختلف الجوانب الزراعية والصناعية ويمكن اعتبار

بداية هذه المشكلة بالظهور بعد عام (١٩٩٠) بسبب الحرب والحصار الاقتصادي الذي ولد ضغوطاً على استنزاف الموارد الطبيعية، ناهيك عن أن التجمعات البشرية آخذة بالزيادة وبخاصة بالقرب من الشواطئ والأنهار والبحيرات التي تجتذب إليها الحشود البشرية، فعادة ما تتركز اغلب القرى والمدن العراقية على حافات الأنهار وبجوار البحيرات التي أصبحت مطلباً أساسياً للعيش . فمن جانب نجد متطلبات الناس من الماء بالمقابل طرح المخلفات والفضلات في هذه المياه مما أدى الى تلوثها ، وهنالك عدة أنواع لتلوث المياه في العراق منها ، تلوث مياه الأنهار ، تلوث المياه السطحية والجوفية ، اما مصادر تلوث المياه فتتضمن ، التلوث جراء الاستعمالات الصناعية ، والتلوث الناتج عن الصناعات الزراعية والتلوث الناتج عن الاستعمالات المنزلية

ثالثاً ـ مشكلة تلوث التربة

يعد تلوث التربة مكملاً لأشكال التلوث البيئي في العراق بل وأشدها خطورة ، وعلى الرغم من إنَّ العراق وحتى نهاية سبعينات القرن الماضي كان يمتلك مقومات البيئة الصحية النظيفة عالمياً، بيد إنَّه بعد الحروب التي عصفت به جعلت تربته هدفاً للتخريب المبرمج الذي حول التربة العراقية الى مختبر تجارب لمختلف أنواع الأسلحة ، فضلاً عن تصبح تراكم مختلف النفايات السامة التي خلفتها الحروب. ويمكن ابراز مصادر تلوث التربة العراقية بما يأتي

أ- **تلوث التربة بالأسمدة والمبيدات** وتنحصر بتلوث المياه الجوفية والأنهار، فتعترض الأسمدة المضافة الى التربة للإنجراف نتيجة سقوط الأمطار والتعرية ، إذ إنَّ بعضها يترشح الى المياه الجوفية من خلال التربة، وكذلك تلوث التربة بالمبيدات.

ب- **تلوث التربة من الأنشطة الصناعية.**

ت- **تأثير قصف المنشآت النفطية** خلال حرب عام (١٩٩١) في العراق، فضلاً عن تدمير محطات الإنتاج ومستودعات الخزن الكبيرة وهذا أدى الى تلوث بالمشتقات النفطية من خلال تسربها الى الأرض، أو احتراق كميات كبيرة من النفط ومشتقاته.

ويمكن توضيح حجم التدهور البيئي في العراق خلال المدة (2000-2020) والتي يلخصها الجدول (1) الذي يعرض مؤشرات التدهور البيئي ويستدل منها أن نسبة انبعاث الغازات الكيمياوية في الهواء كانت متزايد خلال تلك السنوات اذ بلغت 122865 الف طن متري عام 2000 وكما يلاحظ زيادة في نهاية المدة عام 2020 الى 254560 ، كما أن درجة تركز الغبار هي الأخر ارتفعت (47.1%) الى (60.3%) عام 2020، وازدادت المساحات المتصحرة من ١٧,١ ألف دونم عام 2004 الى نحو 42.4 ألف دونم عام ٢٠20 ، في الوقت الذي تراجعت فيه المساحات المزروعة من ١٣,٢ مليون دونم عام ٢٠٠٠ الى حوالي 15.4 مليون دونم عام ٢٠20 ، وبقى حوالي ربع سكان العراق (٢٥%) لا يحصلون على مياه صحية مأمونة وصالحة للشرب طيلة سنوات البحث.

جدول (1) مؤشرات التدهور البيئي

المؤشرات	السنوات				
	2000	2005	2010	2015	2020
نسبة الانبعاثات / الف طن متر متري	122865	163114	174762	227392	254560
درجة تركيز الغبار- غم/م2/شهر	47.1	46.6	48.5	55.9	60.3
التصحر/ الف دونم	17.1	28.5	29.6	32.8	42.4
الاراضي المزروعة / مليون دونم	13.2	11.8	12.2	11.7	15.4
الحصول على مياه امنه للشرب %	76.7	75.9	77.8	74.5	76.3

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ، وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة

أما الجانب الثاني من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق فهو التحديات البشرية، إذ أن تشخيص هذه التحديات والتعرف على طبيعتها يستلزم الإستعانة بمؤشرات دليل التنمية البشرية في المجالات الثلاثة الرئيسة الخاصة بالمستويات الميشية والمستويات الصحية والمستويات التعليمية خلال السنوات المدروسة .

إن دليل التنمية البشرية (The Human Development Index) يعد مقياساً تجميعياً مركباً لتوضيح أهم الأنجازات التنموية

في جوانب التنمية الثلاثة وهي ومقدار الحصول على الموارد بما يكفل التمتع بحياة حرة كريمة ومستوى معيشي مقبول بصفته مؤشرًا للدخل، والعمر المرتقب أو المتوقع بصفته مؤشرًا للصحة ، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين بصفته مؤشرًا رئيس للتعليم

إن تحليل واقع التنمية البشرية في العراق يمكن ملاحظته من مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة والمؤثرة فيما بينها والتي دفعت بمسار تراجعي لقيمة الدليل (HDI) نحو مستويات منخفضة جسدت حالة التدهور والحرمان ، على الرغم من أن العراق يمتلك موارد اقتصادية كبيرة وكوادر بشرية تؤهله إلى تحقيق مستويات مرضية من التنمية البشرية والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق معدلات متسارعة من النمو والتطور الاقتصادي وفي تتبع موقع العراق في دليل التنمية البشرية الأول الصادر من قبل البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة ، نجد أن العراق قد أحتل موقعاً جيداً في بداية تسعينات القرن الماضي قبل مواجهة ظروف حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي ، إذ جاء ترتيب العراق وفقاً لمقاييس دليل التنمية البشرية (HDI) في المرتبة (76) من بين (174) دولة ، فحقق ما قيمته (0.751) في قيمة الدليل عام (1990) ، إذ كان متقدماً على كل من إيران والجزائر ومن أجل إكمال بناء التصورات عن حال التنمية البشرية في العراق ، يعرض الجدول الآتي (2) مؤشرات الصحة والتعليم والدخل في العراق ثم يعرض قيم دليل التنمية البشرية وفقاً للإحصاءات والمعلومات الوطنية المتاحة خلال السنوات (2000-2020) ، إذ تشير بيانات مؤشر التعليم أن نسب الأمية في المجتمع العراقي بدأت بالزيادة وبمستويات لا يمكن الاستهانة بمخاطرها على المجتمع، فبعد أن كان معدل القراءة والكتابة في المجتمع العراقي يبلغ حوالي (٦٦%) عام ٢٠٠٠ ، أرتفع بشكل متذبذب ليصل الى (٧٥ %) عام 2020، وبالرغم من ذلك فإنّ المعدل العام للقراءة والكتابة في العراق كمتوسط لتلك السنوات قد بلغ (٦٤%) ، وهذا يعني أن أكثر من ثلث المجتمع العراقي تقريباً (٣٦%) يعانون من الأمية، وهو ما يمثل مؤشراً خطراً للتخلف الاقتصادي وينبئ بمشكلات مستقبلية لا تحمد عقباها على العراق وفي شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية ، ومن ثم صعوبة التعامل مع معطيات النظام العالمي الجديد المتسم بالتطورات العلمية والتقنية والمعلوماتية المتسارعة.

أما مؤشر الصحة فعلى الرغم من عدم اضطراب المؤشر وتباين مستوياته خلال السنوات المعروضة في الجدول فإنّ متوسط العمر المتوقع للحياة في العراق قد بلغ حوالي (٥٨) سنة وهو أقل من المعدل العالمي البالغ (٦٦) سنة ، وأيضا يشير الى أن انتهاء العمر المتوقع للإنسان في العراق هو أقل من الحد الأقصى للعمل في النشاط الاقتصادي (سن التقاعد) البالغ (٦٠) سنة على وفق قانون العمل العراقي ، وفي هذا أشارة واضحة الى ضعف المستويات الصحية لإدامة حياة صحية ومفعمة بالنشاط والعطاء للإنسان في العراق أما متوسط دخل الفرد في العراق فهو بصفته مصدرًا للمعيشة لا يكفي لسد سوى ثلثي الاحتياجات الإنسانية (٦٦%) خاصة إذا علمنا بأن توزيع الدخل في العراق يعاني من تفاوت كبير وعدم عدالة التوزيع وتباين طبقي حاد تشكل فيه نسبة الفقر حوالي (27%) من إجمالي العدد الحالي لسكان العراق البالغ حوالي (40) مليون نسمة منذ مطلع الألفية الثالثة ، كما تتراوح قيمة معامل جيني في العراق كما دلت عليها أغلب أن لم تكن معظم الدراسات ما بين (0.73- 0.86) وبالتالي فإنّ مستويات متوسط دخل الفرد في العراق ستكون مبهمة ومظللة ولا تعبر عن حقيقة الوضع المعيشي للمواطن العراقي، في ظل عدم عدالة التوزيع وعدم استقرار المستوى العام للأسعار ، ناهيك عن كون العراق يصنف ضمن الدول العربية ذات الدخل المتوسط على الرغم من كونه من البلدان النفطية الغنية بالبترول والتي تمتلك ثالث احتياطي عالمي وبنحو (١٤٥) مليار برميل. وتبين بيانات الجدول أن متوسط دخل الفرد في العراق قد شهد تطورات كبيرة ومتلاحقة وبخاصة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، وأن متوسط المدة لمؤشر الدخل تبين أن قيمته بلغت (١٣١٦٥) ألف دولار ، إذ ارتفع بمعدل نمو مركب بلغ (45.7%) لتلك السنوات.

جدول (2) قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2000-2020)

السنة	مؤشر التعليم نسبة معدل القراءة والكتابة	مؤشر الصحة سنة العمر المتوقع	مؤشر الدخل متوسط دخل الفرد	قيمة دليل التنمية البشرية
2000	69	65	678	0.198
2001	65	62	754	0.195
2002	56	59	825	0.217

0.395	834	58	48	2003
0.445	16257	59	51	2004
0.516	16538	61	49	2005
0.533	16659	61	52	2006
0.548	16858	63	57	2007
0.469	17189	64	58	2008
0.482	17368	61	69	2009
0.392	17458	60	65	2010
0.385	17955	59	63	2011
0.347	18165	55	66	2012
0.281	17494	60	71	2013
0.185	16898	56	69	2014
0.182	16089	59	72	2015
0.190	17390	58	70	2016
0.196	18034	60	71	2017
0.178	18340	59	73	2018
0.198	17345	55	74	2019
0.218	18873	60	75	2020

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي ،موشر التنمية البشرية ، قاعدة بيانات 2020

إذ تشير قيمة الدليل الى تدهور مستويات التنمية البشرية باتجاهاتها الثلاثة التعليمية والصحية والدخلية . فبعد تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ظهرت بوادر التحسن في قيمة الدليل ليرتفع في عام ٢٠٠٤ الى حوالي (0.445) ، ثم ليواصل الارتفاع حتى عام ٢٠٠٧ بمقدار (0.548) وهو أعلى مستوى يحققه الدليل، وبمعدل نمو مركب بلغ نحو (3.6%) ، بيد أن ذلك يبقى دون مستوى الطموح ولا يتناسب من مرحلة الانتعاش والانفتاح التي يعيشها الاقتصاد العراقي خلال هذه السنوات بالمقارنة مع السنوات السابقة في ظل الحروب والحصار الاقتصادي بعد ذلك ومنذ عام ٢٠٠٨ بدأ العد التنازلي والتراجع لقيم مؤشر دليل التنمية البشرية في العراق ليبلغ (0.469) عام 2008، ومن ثم يتناقص حتى يصل في عام ٢٠١٥ الى أدنى مستوى له وبمقدار (0.182) ويواصل التذبذب حتى يصل الى(0.218) ، أما متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في العراق لأجمالي السنوات المعروضة في الجدول فقد بلغت (0.325) لتشير الى ضعف مستوى التنمية البشرية في العراق ، وأن هناك جهوداً كبيرة أمام الحكومة يجب أن تبذل في المجالات التعليمية والصحية لتنتشل الانسان العراقي من قعر الجهل والتخلف والفقر الذي يعاني منه وترفع من مستوياته المعيشية.

وأن هناك مجموعة من الأسباب التي قوضت جهود التنمية البشرية في العراق يمكن إجمالها بالمشكلات الآتية :

1- عدم الاستقرار السياسي وهيمنة الأحزاب الدينية على صناعة القرار بالشكل والذي منع للإدارات التكنوقراطية الكفوءة والقادرة من قيادة دفة الدولة بالاتجاهات التي من شأنها أن تصون موارد الدولة وثرواتها وتحقق معدلات نمو مستدامة.

2- عدم اتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي السليم للموارد الاقتصادية وعدم اعتماد السياسات الاقتصادية الفاعلة التي تتناسب مع طبيعة الظروف والمشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي في الوقت الراهن المتمثلة بالبطالة والتضخم والفقر والتفاوت الطبقي الحاد.

3- الإضطرابات الأمنية والمشكلات السياسية التي أفرزت سيطرة المنظمات الأرهابية على مناطق واسعة من العراق وما أفرزته من انتهاكات لحقوق الإنسان واستنزاف شاسع لموارد البلد المادية والمالية وتدمير للبيئة والتراث

4- الفساد المالي والإداري الذي ينخر في جسد العراق منذ سنوات والذي منع شعبه من فرص الحصول على مقومات الحياة الحرة الكريمة وحرمه من التنعم بخيرات البلد

الاستنتاجات

من خلال استعراض واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠20) أن العراق لم يتمكن من تحقيق مستويات جيدة للتنمية المستدامة سواء ما تعلق الأمر بالجوانب البيئية أم بالجوانب البشرية ،ومن خلالها نستنتج ما يأتي:

1- أن المشكلة تفوق التصورات الحالية كونها متفاقمة من خلال تراجع المؤشرات التنموية عما كان معهوداً سابقاً وتدهور مكونات البيئة الأساسية الهواء والتربة والماء في العراق ، في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تستثمر الفوائض المالية لإيرادات النفط العراقي خلال السنوات السابقة وتحديداً بعد عام ٢٠٠٣ بما يعزز جهود التنمية البشرية في مختلف جوانبها التعليمية والصحية والمعيشية.

2- تعثر النمو والتطور للاقتصاد العراقي أسهمت فيها مجموعة من المسببات تتصدرها الإضطرابات السياسية والأمنية والأرهاب والفساد المالي نتيجة لهيمنة فئات الأحزاب المتنفذة على صناعة القرار في ظل قيادة المحاصصة الطائفية والحزبية لإدارة المفاصل الأساسية والحيوية للدولة ، وتهميش للطبقات العلمية والمثقفة وإقصاء للخبرات الأكاديمية من أداء أي دور في العملية السياسية والاقتصادية.

3- أن العراق يواجه تراجعاً في أنجازات التنمية البشرية المستدامة ويعاني من تدهور اقتصادي متفاقم .

4- هناك أمكانية لتطبيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في ظل الموارد والإمكانات المتاحة ، ومن ثم النهوض بالأنسان العراقي وتحسين بيئته من خلال توفير المقومات الأساسية للعيش الرغيد حتى يمكن الولوج بالخدمات الأخرى التي تخلق من الفرد عنصراً بشرياً فاعلاً وقادراً على التعامل بايجابية مع معطيات النظام العالمي الجديد المتسم بالتطور العلمي والمعرفي المتسارع

التوصيات

أما المقترحات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق

1- زيادة الاهتمام في مؤشرات التنمية البشرية في العراق لما لها الاثر الكبير على تعزيز التنمية المستدامة

2- ضرورة تعزيز الانفاق على التعليم والصحة لما له الاثر الكبير في نمو الناتج المحلي وبالتالي انعكاسه على التنمية المستدامة

3- في ضوء انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في مجال توزيع الدخل فهذا يظهر ان هناك خلل في توزيع مكاسب التنمية في العراق وبالتالي على الحكومة العراقية تعزيز السياسات والاجراءات التي تضمن توزيع الدخل بين طبقات المجتمع

4- ادراج مؤشرات التنمية البشرية كمؤشرات مستهدفه في موازنة الدولة لمتابعة الانجاز في تلك المؤشرات

5- السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة : تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المختصة بشأن الحاجات الأساسية، وفضلا عن ذلك يَتوجّب على الجهات المركزية والمحافظات والوحدات الإدارية المحلية أن تَضعَ حِمايةَ البيئةَ والروابِطُ الاجتِماعِيّة في أول لائحة اهتمامها

المصادر

[1] الحسناوي ، صادق عباس راهي، 2013 ، تحليل العوامل المؤشرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء،ص13

[2] ابو طاحون، عدلي ،1998، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ص23

[3] برنامج الأمم المتحدة ،2002، تقرير التنمية البشرية 13

[4] ابو النصر ، مدحت محمد ، 2007، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة،ص37

[5] ابو كريشة، عبد الرحمن تمام ، 2003، علم الاجتماع التنمية ' المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،27

[6] زيني ، محمد علي ، 2009،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد،488

[7] النجار، فريد، 2006، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 25

[8] جميل سرمد كوكب ، 2002، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات جامعة الموصل،ص 10

[9] الاحمر ،محمد اكرم و صابر بلول ، 2013، التنمية البشرية ، دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع ، دمشق ، سوريا،ص22

[10] برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ،2001 ،ص 17

[11] برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، 2003 ، ص 2-1

[12] العمراني ، فرح بشير خليفة،2006 ،العلاقة المتبادلة بين التنمية البشرية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 84

[13] برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، 2004 ، ص 128

[14] العذاري والدعمي، عدنان داود وهدى زوير مخلف، 2010، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، الطبعة الاولى عمان ،ص 115

[15] المعموري، محمد علي موسى،2001، مقياس التنمية البشرية : عرض وتقويم ، ، بحث مقدم في ندوة دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ،بيت الحكمة، بغداد، ص116.

[16] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ، 2001، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة ،نيويورك ،ص 9

[17] بريهي ،فارس، 2011، الاقتصاد العراقي ، فرص وتحديات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27، ص46

[18] السيد، محمد زكي علي ،2000، ابعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ،ص9

[19] عطية ، عبد القادر محمد ، 2006، قضايا اقتصادية معاصرة ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص 205-206

[20] توفيق، محسن عبد الحميد ،1992 التنمية المتداخلة والبيئة في الوطن العربي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص 13

[21] الديب، خالد زكي محمد، 2007، مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساتها على واقع ومستقبل البلاد العربية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص 441

[22] السيد، محمد زكي علي ،2000، ابعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ،ص24

[23] الديب، خالد زكي محمد، 2007، مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساتها على واقع ومستقبل البلاد العربية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص 451

[24] السيد، محمد زكي علي ،2000، ابعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ،ص25